

المزيد في متصل الأسانيد والمضطرب

الدرس 22

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم المزيد في متصل الأسانيد.
- أن أدرك أنواع الاضطراب في الحديث.
- أن أميز بين زيادة الثقة وغير الثقة.
- أن أحرص على الجد وضبط ما أحفظ وما أكتب.

تمهيد

سلك علماء الحديث مسالك دقيقة غاية في الضبط والتحري ، وميزوا بين أنواع المخالفة سواء كانت بالزيادة أو الإبدال في الإسناد ، وأطلقوا على كل نوع اسماً .
فما ذا يسمى النوع الأول؟ وما ذا يسمى النوع الثاني؟ وما حكم كل منهما؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «...أَوْ بزيادةِ راوٍ فَاَلْمَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيدِ،
أَوْ بِإِبْدَالِهِ وَلَا مَرَجَّحَ فَاَلْمُضْطَرِّبُ، وَقَدْ يَقَعُ الْإِبْدَالُ عَمْدًا امْتِحَانًا».

الفهم

استخلاص المضامين:

1. أستخلص من المتن أنواع المخالفة.
2. متى يوصف إبدال الراوي في الإسناد بالاضطراب؟

الشرح:

أَوْ بزيادةِ راوٍ: أو إن كانت المخالفة بزيادة راوٍ .
أَوْ بِإِبْدَالِهِ: أو كانت المخالفة بإبدال الراوي .

التحليل

أولاً: المزيد في متصل الأسانيد

1. تعريفه:

المزيد في متصل الأسانيد، هو: أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر وهما منه وغلطا.

ومثاله: ما روي عن عبد الله بن المبارك، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال: حدثني بسر بن عبيد الله، قال: سمعت أبا إدريس يقول: سمعت واثلة بن الأسقع يقول: سمعت أبا مرثد الغنوي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا» [سنن الترمذي، أبواب الجنائز، باب ما جاء في كراهية المشي على القبور، والجلوس عليها، والصلاة إليها]. فقد وقعت الزيادة في هذا المثال في موضعين: في «سفيان» و«أبي إدريس»؛ فذكر سفيان في هذا الإسناد زيادة ووهم، وذكر «أبي إدريس» زيادة ووهم؛ أما الوهم في ذكر سفيان فممن دون ابن المبارك؛ لأن جماعة ثقات رووه عن ابن المبارك عن ابن جابر نفسه، ومنهم من صرح فيه بلفظ الإخبار بينهما، وأما ذكر «أبي إدريس» فيه: فابن المبارك منسوب فيه إلى الوهم، وذلك لأن جماعة من الثقات رووه عن ابن جابر، فلم يذكروا أبا إدريس بين بسر وواثلة، وفيهم من صرح فيه بسماع بسر من واثلة.

قال أبو حاتم الرازي: «يرون أن ابن المبارك وهم في هذا، قال: وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فغلط ابن المبارك، وظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس عن واثلة، وقد سمع هذا بسر من واثلة نفسه» [مقدمة ابن الصلاح، ص 287].

2. شروط رد الزيادة في الإسناد:

ذكر الحافظ ابن حجر شرطين لرد الزيادة في الإسناد، وهما:

أ- أن يكون من لم يزيدها أتقن ممن زادها.

ب- أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، وإلا فمتى كان معنعنا ترجحت الزيادة، وتنزيل هذا الشرط في المثال السابق أن يصرح بسر بن عبيد الله بسماعه من واثلة في أحد طرق

الحديث . فإن اختل الشرطان ، أو أحد منهما ترجحت الزيادة وقبلت ، وعد الإسناد الخالي من تلك الزيادة منقطعاً ، لكن انقطاعه خفي ، وهو الذي يسمى «المرسل الخفي» وهو: أن يروي عن سمع منه ما لم يسمعه منه ، أو عن لقيه ولم يسمع منه ، أو عن عاصره ولم يلقه ، فهذا قد يخفى على كثير من أهل الحديث لكونهما قد جمعهما عصر واحد .

هذا . ومجيء زيادة راو في بعض الأسانيد دون بعضها تحتل ما يلي :

- أن يترجح أن زيادة الراوي وهم وغلط ، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد .
- أن يترجح أن زيادة هذا الراوي في الإسناد هي الصواب ، فيكون الإسناد الناقص منقطعاً ، وبهذا يستدل المحدثون على أن الذي رواه ناقصاً بالعننة قد دلس .
- أن يترجح أن كلا الطريقين صحيح ، بمعنى: أن الراوي سمعه من شيخ بواسطة ، ثم سمعه من شيخ مباشرة .

3. حكمه:

العلماء لا يحكمون على الزيادة بأنها وهم إلا مع قرينة تدل على ذلك؛ ككون الذي لم يزيدها أتقن ممن زادها .

ثانياً: الحديث المضطرب

1. تعريفه

أ- **لغة:** هو اسم فاعل من الاضطراب ، وهو اختلال الأمر وفساده ، يقال: «اضطرب أمره: اختل ، وهذا حديث مضطرب السند» [الصاح ، الجوهرى ، 1/178] .

ب- **اصطلاحاً:** هو ما وقعت المخالفة فيه بإبدال الراوي ، ولا مرجح لإحدى الروايتين على الأخرى ، وهو تعريف مقتصر على نوع واحد من الاضطراب ، والأولى أن يقال: المضطرب ما روي على أوجه مختلفة متساوية في القوة ولا مرجح لإحدى الروايتين .

ومن خلال التعريف يتبين أن الحديث لا يسمى مضطرباً إلا إذا تحقق فيه شرطان ، وهما:

أ- اختلاف روايات الحديث بحيث لا يمكن الجمع بينها .

ب- تساوي الروايات في القوة ، ولا مرجح لإحدى الروايتين على الأخرى ، وإليه الإشارة بقوله: «ولا مرجح فالمضطرب» . وإذا أمكن الجمع أو ترجيح إحدى الروايتين فلا اضطراب .

2. أنواعه:

الاضطراب قد يكون في السند، وقد يكون في المتن، وبيانهما في الآتي:

أ- الاضطراب في السند، ومثاله: حديث يرويه شهر عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ بن جبل قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ قَالَ حِينَ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَكَلَّمَ، كُتِبَ لَهُ بِهِنَّ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَمُحِيَ عَنْهُ بِهِنَّ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ...» [المعجم الكبير، الطبراني، باب الميم، شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ] فهذا الحديث مضطرب؛ لأن شهر بن حوشب يرويه عن عبد الرحمن بن غنم، عن معاذ، ومرة عن ابن غنم، عن أبي ذر، ومرة عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي هريرة، وأخرى عن أبي أمامة، وعن أم سلمة، ورواه مرة عن ابن غنم عن النبي ﷺ مرسلًا. وقد قال الدارقطني: «والاضطراب فيه مِنْ شَهْرٍ، والله أعلم» [العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدراقطني، 45/6].

ب- الاضطراب في المتن، ومثاله: ما رواه الترمذي عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الزكاة فقال: «إِنْ فِي الْمَالِ لِحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ» [سنن الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء أن في المال حقًا سِوَى الزكاة] ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ: «لَيْسَ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ» [سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته ليس بكنز] فهذا حديث قد اضطرب في لفظه ومعناه؛ فرواه الترمذي هكذا من رواية شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة، ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ ليس في المال حق سِوَى الزكاة؛ فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل [النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، 239/2].

والاضطراب باعتبار مصدره؛ قد يكون من راو واحد بأن يروي الحديث على أوجه مختلفة، وقد يقع الاضطراب من جماعة بأن يروي كل منهم الحديث على وجه يخالف رواية الآخرين.

3. حكمه:

الاضطراب من أسباب رد الحديث؛ لانعدام ضبط راويه أو رواته.

أهتدي وأقتدي

قال عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله «كان الرجل من أهل العلم، إذا لقي من هو فوقه في العلم، فهو يوم غنيمته، سأله وتعلم منه، وإذا لقي من هو دونه في العلم علمه، وتواضع له، وإذا لقي من هو مثله في العلم ذاكره ودارسه» [المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الرامهرمزي، ص 205].

التقويم

1. أبين شروط رد الزيادة في الإسناد.
2. أبين أنواع الاضطراب في الحديث.

الاستثمار

قال الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى: «الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة عن وكذلك ما لا يقتضي الاتصال كقال ونحوها فينبغي أن يحكم بإرساله، ويجعل معللاً بالإسناد الذي ذكر فيه الراوي الزائد؛ لأن الزيادة من الثقة مقبولة. وإن كان بلفظ يقتضي الاتصال كحدثنا وأخبرنا وسمعت فالحكم للإسناد الخالي عن الراوي؛ لأن معه زيادة وهي إثبات سماعه منه» [فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، السخاوي، ص 204].

– أناقش قول الحافظ السخاوي، مبينا الفرق بين زيادة الثقة وغير الثقة.

الإعداد القبلي

1. أبحث عن الفرق بين المصحف والمحرف، وأبين فوائد معرفتهما.
2. أبحث عن أمثلة للمصحف والمحرف (غير ما ذكر في الكتاب).